

## القبيلة والدولة في الكويت والجزيرة العربية

د. غانم النجار  
قسم العلوم السياسية  
جامعة الكويت  
1996

" يتندر البدو في ما بينهم على الحضرة إشارة إلى جهلهم بالحياة البدوية فيشيرون إلى قول الحضرة " بغير الناقة غزته شوكة" دلالة على جهل وخفة عقل الحضرة لعدم تمييزهم بين البعير والناقة ، أما الحضرة من أهل الكويت فينشدون عن البدو "يا بدو يا هبالا .. يا راكبين الجمالاً" . ظهرت تلك المتقاطعات في زمان كانت فيه حياة البداوة حقيقية ، الفرق بين الحضارة والبادية معروف وواضح وراسخ . وعلى ما كانت عليه هاتين المفارقتين من تندر خفيف لم يكن يحدث لدى البدو والحضرة إلا مزيداً من المرح والضحك ، دون حنق أو حقد ، إلا أنهما كانتا تشعران الطرفين بالفرق بين حالتين اجتماعيتين ، وحياتين مختلفتين عن بعضهما البعض . أما اليوم ، ومع استقرار البدو ونشوء الدولة واختلاط الحابل بالنابل ، فأين هي الفوارق ؟ وكيف نميز بين البدو والحضرة ؟ فما عادت هناك نوق ولا جمال ولا أباعر ولا شوك ولا هم يحزنون . وانتهى "بيت العز" ( بيت الشعر ) ، وتباعدت أظنابه إلى غير رجعة ، واستبدل ببيوت إسمنتية لا يتميز فيها حضري عن بدوي . وغابت البداوة ولم تعد حاضرة . إلا أنه بالمقابل فإن القبيلة السياسية لم تتراجع في الدولة الحديثة ، بل أصبحت هي التي تسيطر على الموقف السياسي " .

### المقدمة:

تمثل القبيلة بمفهومها التقليدي لمنطقة شبه الجزيرة العربية ، حالة اقتصادية اجتماعية سياسية ترتبط بشكل أساسي بالترحال والتنقل من موقع إلى موقع بحثاً عن الكلاً والماء ، وبالتالي لم يكن هناك بين القبيلة كتكوين اجتماعي وسياسي غير مستقر علاقة مع جغرافيا ثابتة ، فالقبائل تصل من مكان إلى آخر دون التزام مكاني . وإن استدعى الأمر تحسم الخلافات على الأماكن بحد السيف . ومع أن عدداً من القبائل القوية حددت لها مضارب تنتقل فيها وبينها أطلقت عليها مسمى ديرة . إلا أن ثبات تلك "الدير" عبر مسار التاريخ يتغير حسب موازين القوى القبلية وهكذا .

وقد واجهت القبيلة البدوية أزمته الأولى مع نشوء الدولة الحديثة ، أو مع وجود كيان مركزي بدءاً من الاحتكاك الأول بين قبائل الشمال والسلطة العثمانية التي سعت إلى توطينهم ، أو بعد ذلك مع نشوء الدولة الإقليمية الحديثة في العراق (1920) وإمارة نجد (1920) . لقد جاء تشكيل كيان سياسي جغرافي بالمفهوم الحديث للدولة ليمثل عائقاً وسداً منيعاً في وجه الانسيابية المعهودة لحركة القبائل والتي كانت ديدنها منذ آلاف السنين .(1)

وهكذا قرر السياسيون أحكاماً قسرية على القبائل بالقيود على الحركة ، حيث أنه لم يكن لتلك الدولة الوليدة أن تستقيم أمورها دون كبح جماح تلك الحركة غير الملتزمة بالكيانات السياسية الجديدة . وقد اتضح ذلك من مسلك السلطة العثمانية تجاه قبائل الشمال في العراق ، وكذلك الأسلوب الذي تبناه الملك عبد العزيز بن سعود في مفهومه "الهجري" وتوطين البدو وغير ذلك من المحاولات اللاحقة . لقد أدخلت تلك المشاريع الحكومية القبلية البدوية في حالة من الضياع والذهول في مواجهة تلك المرحلة الانتقالية الصعبة ، وبالتالي بدأت تلوح في الأفق نهاية الشمل التضامني القبلي التقليدي القائم على الكر والفر والخوة والديرة والغزو والشجاعة والسبي والفخر والحماسة ، لكي يحل محله نوع آخر من الفعل التضامني قائم على الارتباط بالمصلحة المباشرة ، مع حاكم يستطيع توفير حجم منافع مرضية للقبيلة وإمارة القبيلة ، ويصبح بالتالي دور إمارة القبيلة هنا هو ليس قدرتها على قيادة القبيلة في ساحة القتال عسكرياً فحسب ، ولكن كذلك قدرة تلك الإمارة على المناورة السياسية مع ومن خلال تلك السلطات المركزية الجديدة للحصول على أفضل المكاسب للقبيلة وأفرادها .

وقد سعت غالبية الأنظمة السياسية في المنطقة إلى الاستفادة من تلك التكوينات البشرية لحقبة ما بعد البداوة ، لكي تدعم من خلال الكينونة التضامنية بمفهومها الجديد شرعية تلك الأنظمة السياسية ، بل إنه وحتى داخل تلك الأنظمة السياسية كانت حالات الصراع الداخلي تحسم من خلال تعزيز دور تلك التضامنيات القبلية ومع هذا الطرف أو ذاك .

وعندما بدأت المشاريع الإسكانية الحكومية تدخل حيز التنفيذ ، دخلت القبيلة البدوية بمواجهة حالة حادة من التحدي مع الدولة ، فقد كانت المساكن الثابتة بكل ما تعنيه من علاقة مباشرة مع أجهزة الحكومة الرسمية تمثل في طياتها حالة حقيقية من التكسير والتفتيت القبيلة . إلا أن السلطة السياسية ورغبة منها في تعزيز تلك التضامنيات القبيلة ، والتي أصبحت فعلياً مهمشة وضعيفة الفعل بعد استقرارها المكاني ، وذلك عن طريق تجميع كل قبيلة أو فخذ أو بطن أو عشيرة بعينها في موقع جغرافي معين وضمن مشروع إسكاني معين ، والذي غالباً ما يكون قريباً من مسارات تلك القبيلة الجغرافية قبل ظهور الدولة المركزية الحديثة . وقد أدى التركيز الجغرافي إلى خلق حالة ساهمت في الإبقاء على نوع من الحالة التضامنية الاجتماعية ، وهي تختلف بدرجة ما عن التضامنية القبلية البدوية السابقة .

ومن الملاحظ أن الوضع العام في المنطقة قد تم من خلاله تفتيت التضامنيات القبلية التقليدية والتي منحها حرية واستقلالاً وانسيابية في الحركة ، والتي كانت تمثل العنصر الأساسي في عملية توزيع المنافع داخل القبيلة ، فالملكية وبالذات العقارية منها لم يكن لها

مفهوم متطور ضمن القبيلة البدوية ، حيث كانت ملكية القبيلة أو "ديرتها" مشاعاً للقبيلة كلها ، ونموذجاً للمشاركة في المصلحة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى خلق حالة تضامنية ، فعندما يعتدي على أحد أفراد القبيلة ، فإن ذلك الاعتداء يعد بمثابة الاعتداء على القبيلة بأسرها . ولكن مع بداية "أفراد" القبائل بالتملك الفردي والاستقرار على الأرض بدأ الميكانيزم التضامني (Solidarity Mechanism) للقبيلة بالتفلس والتفكك . (2)

وهكذا وجدنا السلطة المركزية تتدخل هنا في محاولة منها للتعويض عن حالة فقدان التماسك تلك ، وربط قيادة القبيلة التقليدية بالسلطة المركزية . وهنا بدأت مرحلة جديدة استمرت منذ بداية الدول الحديثة أي منذ العشرينات ومازالت لما تستقر بعد . وقد ساعد النفط والثروة التي تحصلت من خلال تصديره في منطقة شبه الجزيرة العربية على ربط تلك القبائل المقيدة الحركة بالسلطة السياسية أسرع وأكثر من المعهود ، مما ساعد تلك السلطات على تحقيق نجاحات نسبية في إدماج القبيلة بالمفهوم القبلي الحديث للدول ، ولربما أننا قد نجد حالات مغايرة لحالة شبه الجزيرة كما هو الحال مع القبائل البدوية في صحراء سيناء على سبيل المثال ، حيث أدت التغيرات في السلطة المركزية إلى الإخلال في عملية الإدماج تلك بشكل ملحوظ .

كذلك فإنه من الملاحظ أن المجتمع الوحيد الذي شذ عن هذه القاعدة في منطقة شبه الجزيرة والأردن والعراق وسوريا هو الكويت ، ويعود السبب بشكل أساسي إلى بدء الكويت مبكراً في تطبيق نظام الانتخاب العام ودخول القبائل البدوية ضمن هذا النظام والعملية السياسية الجديدة والتفاعل معه بصورة تبادلية سريعة . وقد كان هناك وضوح من قبل السلطة في الرغبة في إشراك القبائل البدوية في العملية السياسية الجديدة بالنسبة لهم من ضمن الفهم السياسي السابق لدور التضامنيات القبلية .

إلا أن رياح التغيير الاجتماعي لا تقف عند رغبة سلطة مركزية ، ولا تدعن بالضرورة لمحدداتها ، فالسلطة عادة تعني الضبط والتحكم ، والتغيير الاجتماعي يخلق دائماً إشكالات آلية السلطة المركزية ، فكانت الإجابة الأولى هي بالتوظيف في المراتب الدنيا في السلك العسكري بمسمياته وتلاوينه كافة . وأصبحت هنا علاقة الرزق المباشر غير مرتبطة بصورة مباشرة مع التضامنيات القبلية ، بل بشكل مؤسسي جديد احتاج من ذلك القبلي إلى فترة من الزمن لفهم ذلك الشكل والتعامل معه . إلا أن الأمر لم يتطلب وقتاً طويلاً ليدرك ذلك البدوي الحر ، غير المنتمي لتلك المؤسسة ، أن تلك المؤسسة ذات الشكل الحديث ظاهرياً ، ليست إلا عنواناً لقبيلة سياسية أخرى جديدة المفاهيم .

وبدأت هنا حالة من الضبابية وعدم الوضوح في كيفية تحديد تلك العلاقة مع زيادة عدد الراغبين في الاستقرار على الأرض . وبالتالي أخذت علاقة الدولة مع القبيلة تفلت بعض الشيء عن زمام السيطرة ، مع اضطرار الدولة للتعامل مع مواطنيها كأفراد متساوين في الحقوق والواجبات من خلال إعلانها الرسمي من جهة ، والتناقض الواضح في الممارسة من خلال تمييز فئات معينة من المواطنين على غيرهم من جهة أخرى .

وتسعى هذه الدراسة إلى محاولة جديدة لفهم ميكانيقية العلاقة بين القبيلة والدولة في منطقة شبه الجزيرة العربية عموماً والمجتمع الكويتي على وجه الخصوص ، استناداً إلى افتراض أن الدولة الحديثة في الخليج والجزيرة هي في واقعها وكيانيتها ليست إلا دولة قبلية حديثة ، وإن النزاع أو الصراع بين القبيلة والدولة وإن كان يحقق شيئاً من التقدم الظاهري لصالح الدولة على حساب القبيلة ، هو من أنواع الصراع مع الذات ، وأن وتيرة التغير الاجتماعي التي تبدو سريعة جداً في الكثير من النواحي كالتعليم والرعاية الاجتماعية والاتصالات والتنمية الاقتصادية ، لا يبدو أنها ستأخذ أشكالاً راسخة في النسيج الاجتماعي للدولة ، كما تفترض الدراسة أن القبيلة ليست بذلك الشر المطلق فهي كيان طبيعي نشأ في ظروف قاسية وتصدى لتلك الظروف وتعامل معها ، وعندما جاءت الدولة ككيان جديد لا نتوقع أن ترحل القبيلة بمجرد استقلال تلك الدول .

### القبيلة .. حالة ذهنية تسيطر على الدولة :

يتضح من التصورات المطروحة لما يفترض أن تكون عليه الدولة الحديثة أنها تسعى إلى تهميش القبيلة ، أو محاولة إذابتها في عجينة النسيج الاجتماعي الوطني ، والذي يفترض سلفاً تجاوز الروح القبلية وعصبيتها ، وتحويلها إلى كينونة وطنية ، يتجاوز المواطنون في مضمونها ، تلك العصبية ، ويستعاض عنها بمفهوم المواطنة ، الذي يفترض مساواة مطلقة بالحقوق والواجبات على كل من ارتضى لنفسه الانخراط في عضوية تلك الدولة .

ويبدو أن ذلك الافتراض والتصور قد دفع العديدين من أصحاب الرأي أو السلطة ، إلى الاعتقاد بحتمية وضرورة انتهاء القبيلة والقبلية ، بل إنه افتراض قائم على أساس تناقض وجود القبيلة مع وجود الدولة ، وإنهما بالأساس وبالتكوين والمكونات عنصران لا يلتقيان ، وبالتالي فلا بد أن ينفي أحدهما الآخر ، واستناداً إلى أن الدولة تملك الشرعية السياسية ، وما يستتبعها من شرعية احتكار القوة داخل حدود الدولة ، فإن الكفة الراجحة تصب بالأساس في ميزان الدولة مقابل القبيلة ، وأن المعركة بين الاثنين محسومة سلفاً لصالح الدولة .

فنشأة الدولة - انطلاقاً من هذا التصور - تعني نهاية القبيلة كمفهوم وكممارسة ، واستمرارها هو استمرار في الوقت الضائع ، حيث أن العلاقة بين أفراد القبيلة هي علاقة دم ونسب ، تقوم وتستند إلى العادات والأعراف والشرعات ، حدودها الكلاً والماء والمطلق الجغرافي ، أما الدولة بالمقابل ، فالعلاقات داخلها هي عبارة عن علاقة قانونية يرتبط فيها من يعيش ضمن إطار الجغرافيا المحددة دولياً بمواثيق واتفاقيات تتجاوز العادات والأعراف ، وكلما اقتربت الدولة من المفهوم القانوني للمواطن والمقيم على أرضها ، ابتعدت عن مفاهيم القبيلة والعكس بالضرورة صحيح .

الشاهد هنا بأننا لا نحاكم القبيلة أو ندينها فهي ككيان اجتماعي قد أدت دورها في التغلب على صعاب واشكالات عديدة ، كما أنها وفي طور نموها وتغيرها لم تكن تملك - في خضم التحولات السياسية - التعامل بفاعلية مع أبعديات التغيير ، بل دخلت في أتون تلك المتغيرات الجذرية التي عصفت بكيانها دون تجهيز أو تحسب ودون أن تعد العدة لذلك .

والسؤال الذي يطرح هنا ، هل انتهى صراع القبيلة مع الدولة ؟ فإن كانت الإجابة بنعم ، فمن الذي انتصر؟ وهل ابتلعت القبيلة الدولة وأخضعتها لمعاييرها وقيمتها وطرق قياسها ؟ أما إذا كانت الإجابة بلا ، فما هو الشكل الصراع الحالي ؟ وما هي التحولات التي طرأت على طبيعته ؟ وما هي أدواته المستخدمة ؟

وعلى الرغم من أن الإجابة على مجمل التساؤلات المطروحة أعلاه ، بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة ، فإننا سنحاول أن نستكشف واقعها ونسبر غورها ، من خلال تفكيك عدد من المفاهيم التي يتم التعامل معها على أساس مسلمات وبدييات وهي ليست كذلك .

وعند تسليط الضوء أكثر على مجتمعات الخليج عموماً والكويت ، فإننا نجد اختلافاً إلى حد ما في طبيعة الدولة وبنية السلطة وعلاقتها بالقبيلة ، آخذاً بالاعتبار أن البنية الأساسية للسلطة بوجه عام هي بنية عشائرية . ويبدو أن التحولات الرئيسية في عمق علاقات الإنتاج قد كرسست ورسخت تلك التركيبة العشائرية . ولم تحدث المحاولات المتكررة لكسر حدة البعد العشائري في الحكم أي أثر يذكر . كما أن النفط قد دفع بهذه الدول للمقدمة وجعلها أكثر تأثراً حتى في المحافل الدولية ، مما خلق لديها شعوراً غير مبرر بالقوة التي تتجاوز بمراحل الإمكانية الفعلية للدولة . وبالمقابل فإن التحولات السياسية عربياً والتغيرات التي طرأت عليها وتغيير أنظمتها التقليدية بأخرى تتصف ظاهرياً بالحدثة ، لم تكن بمستوى الطموح المطلوب لكي تؤثر على البعد السياسي العشائري لدول الخليج ، حيث بدلاً من أن تضعفها جعلتها أكثر قوة .

وعلى هذا الأساس فإن القبيلة الخليجية هي جزء من الدولة وهي كيان مرتبط بشدة بكيان الدولة .

### البداوة والقبيلية :

من المؤكد أن هناك خلطاً واضحاً بين مفهوم البداوة ومفهوم القبيلية . فالبداوة سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الأنثروبولوجي عبارة عن كيان اجتماعي قائم على منظور وكيونة اقتصادية محددة تركز في مجملها على الترحال في الصحراء وراء الكلاً والماء ، خالقة بذلك معطيات اقتصادية واجتماعية بالتبعية ونظماً اجتماعياً سياسياً محدد الشخصية فليست كل القبائل بدواً ، ولكن كل البدو الرحل عادة ما يكونون قبائل .

وعلى هذا الأساس فإن الفهم الأنثروبولوجي للبداوة يختلف تماماً عن نطلق عليهم اليوم "البدو" ، فقد انتهت القبيلة البدوية الراحلة في الخليج إلى غير رجعة ولم يتبق منها إلا جملة ذكريات وشئ من تقاليد يرويها الكبار ويتمسكون بها على سبيل الالتزام بالتراث . ومع ذلك وعلى الرغم من إخلاص أولئك الكبار للقيم والمعايير الماضية ، إلا أنهم يعلمون بحنكة التجربة أن ذلك الزمن ولى وراح ، وأن عليهم أن يتعاملوا مع مقاييس جديدة تختلف عن معطيات الفزعة والخوة والديرة وخلافه . ويؤدي ذلك الخلط في المفاهيم إلى ترسيخ مفاهيم أخرى تقوم على استمرار البداوة بعد التحضر . أي الإقامة في مراكز حضرية بمساكن ثابتة غير متحركة كبيت الشعر وخلافه .

لقد كان البدوي يطلق على بيت الشعر "بيت العز" حيث يمنحه حرية ما بعدها حرية في التنقل بحاجياته وقت ما يشاء ، لا تحده بذلك سلطة غاشمة أو غيرها ، فإن ضاق بجاره وعشيرته لم يكن عليه إلا أن يلم حاجياته وينتقل إلى مكان آخر أكثر عزاً وكرامة . لقد كان البدوي في المعطى السياسي العام حراً لا قيود سياسية عليه . ولا حدود لتنقله ولا فهم للحدود الجيوسياسية التي فرضت حجراً على تنقله وخطواته ، وهاهو يقبع مستسلاً لحدود وطابوق وإسمنت وقروض وبنوك ، فينتزع بالكامل من حرية الصحراء إلى قيود الدولة ، وبات عليه هنا أن يلتزم بالمواطنة وهو أمر لا يقبله .

والشاهد بأن القبيلة البدوية الراحلة لم تكن تحمل ضمن مكوناتها الأساسية صيغة تراتبية ، تفرض على المنخرطين بها وضعية التبعية بقدر ما كانت تمثل حالة تضامنية ، تعاضدية يشد فيها البعض أزر بعضهم ، ويساندون بعضهم البعض . ولم يكن شيخ القبيلة رئيساً على تابعين بل كان متقدماً على متساوين ، وبالتالي لا يستطيع شيخ القبيلة أن يكون مستبداً كما في حالة رئيس الدولة إن أراد ، بل إن من ميزات شيخ القبيلة الشجاعة والكرم

والاهتمام بشؤون أفراد القبيلة دون تعسف أو تجنٍ ، وهو إن قام بالتعدي أو عقاب فرد من أفراد القبيلة فإن ذلك يتم عادة من خلال الإقرار بأن الذي عوقب قد خرج عن حدود عادات ومصالحة القبيلة .(3)

ويفضي بنا الخلط بين مصطلحي القبيلة والبدواة إلى إشكالية أخرى ، ربما تكون هذه المرة أكثر تعقيداً من سابقتها ، حيث إنها لا تقف هنا عند المستوى المنهجي فحسب ، ولكنها تلقي بظلالها على الممارسة السياسية ذاتها . فالقول إن القبيلة هي البدواة فقط يجعلنا نقول بالضرورة إن البدواة هي القبيلة الوحيدة ، وما عكسها أو ما عداها لا يعدو كونه مواطنة مطلقة ، وليست عبارة عن عقلية قبلية بأشكال ومسميات أخرى .

لقد اعتدنا في ضمن أحاديثنا العابرة أن نصف البدو بأنهم قبليون وفي هذا الأمر تجاوز منهجي وأخلاقي في الوقت ذاته ، فالتضامنيات القبلية ضمن الدولة الخليجية الحديثة اتخذت أشكالاً متنوعة ، وعلى الرغم من الجهد الذي بذله خلدون النقيب في هذا الاتجاه ، إلا أنه يعود ليقول إنه غير كاف ، فالقبيلة "كما نفهمها هي في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأسر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمية ، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب (والقراية) وتمثل عقلية عامة ( ettios ) مستمدة من الانتماءات والولاءات "الوشانجية" Primordial ) المنغرس في أعماق وجدان الجماعة . وتظهر القبيلة بعناصرها الضرورية الثلاثة في كل مراحل التاريخ الإنساني ، تضعف أحياناً وتقوى أحياناً أخرى . تتخفى خلف قيم غريبة على الدولة بمواطنيها ، وتنتهي حالما يتم التحضر". (4)

الشاهد أن النقيب لم يتوقف عند هذا الحد محاولاً الدفع بمصطلح القبيلة السياسية إلى مزيد من التركيز النظري ، ومميزاً لهذا المصطلح عن "القبيلة العادية" والتي هي عبارة عن "مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على تراتبية القرابية" . حيث إن القبيلة السياسية بتحولها من القبيلة العادية إنما تتحول إلى "حكم للعناصر الأيديولوجية في توزيع السلطة السياسية" وأن القبيلة السياسية تتضح في ثلاثة معان على الأقل :

- أ. أنها توفر أساس العصبية .
- ب. أنها تعمل كمبدأ منظم أي يخصص موارد الجماعة ويحدد مواعيق الإدخال / الاستبعاد المطلق من الجماعة .
- ج. أنها تمثل عقلية عامة (شعبية) تحكم كل أشكال العلاقة السياسية . إنه اتحاد الغايات الذي يوحد العناصر المكونة المختلفة الأعضاء الذين يتنافسون على موارد الجماعة .(5)

وبالتالي فإن كان الحال كما قد صورها النقيب ، فإننا نرتكب خطأ فادحاً عندما نصف ما تبقى من البداوة بالقبليّة ، وننفي صفة القبليّة عن أشكال التضامنيات الأخرى ، ومع ذلك فإن هذا التداخل المقصود أحياناً وغير المقصود في أغلب الأحيان يغرينا أكثر من الناحية المنهجية لتأصيل التفرقة ، وبالتالي التعامل مع مفهوم القبيلة بمعناه السياسي الشامل وبالذات عند اصطفاها في مواجهة الدولة والتعامل مع البداوة أو ما تبقى منها تعاملاً أنثروبولوجياً تطورياً كرسد اللهجات وبعض العادات التي تسود حيناً وتزول حيناً آخر .

وهكذا فإن القبيلة البدوية عندما تستقر على الأرض وتتخلى عن "بيت العز" (بيت الشعر) فإنها تتحول تدريجياً إلى قبيلة حضرية ضمن معطيات الدولة السياسية ، ولا يعود هناك معنى وقيمة للقبيلة البدوية . فقد كان البدوي ضمن معطياته القبليّة الراحلة في حركة دائمة ، ما بين كر وفر ، وملاحقة مصادر الكلاً والماء ، مما انعكس حتى على جسمه ورشاقته ، فنادرأ ما نجد بدوياً بديناً في ذلك الوقت . كانت البداوة إذأ حالة من الحركة الفعلية الدؤوبة غير المستقرة بحثاً وراء الرزق بكافة أشكاله ، وهو غير الحال بعد ظهور الدولة التي جعلته ساكناً راكداً بانتظار راتب شهري أو منحة إدارية من هنا أو هناك .

وهكذا وتحسباً لأي تحولات ، وجدنا البدو في بادئ أمر استقرارهم ينخرطون في أعمال تتوافق مع طبيعة ونمو الحياة الحرة التي اعتادوا عليها ، أو ارتباطاً أكثر بمصادر القوة والسلاح والارتباط بالسلطة في محاولة شبه لاشعورية للتكيف مع المعطيات الجديدة ، دون الخروج بشكل جذري عن المعطيات التقليديّة .

إلا أن كل ذلك لم يشفع للكينونة البدوية ، فقد داهمها قطار الدولة على حين غرة مكتسحاً العنصر الأساسي في الكينونة البدوية ألا وهو حرية التنقل بين الحدود الدولية وفق قيود ، وحرية عدم الالتزام بحكم أو بدولة معينة ، حرية الكينونة الاجتماعيّة .

وبالتالي فإنه بات ضرورياً الفصل بين البداوة والقبليّة ، كون ذلك الفصل يمثل خطوة مهمة في فهم التحولات السياسيّة ذات العلاقة بالقبليّة . فعند الحديث عن القبائل في اليمن والتي هي عصب الحياة السياسيّة هناك فلا يكون المقصود هنا هو البداوة ، فالبدو في اليمن هم نوعية محددة من القبائل ، وهي أقل ارتباطاً بماكينة الحياة السياسيّة الحضريّة في المدينة ، بينما القبائل الأخرى كحاشد وبكيل ومذحج هي قبائل ضاربة في عمق العمليّة السياسيّة اليمنيّة وعلى الأخص قبيلة حاشد . كذلك فإن الأمر يجد شبيهاً في المبدأ لا في التفاصيل ضمن الخريطة السياسيّة السودانيّة حيث لا تصنف القبائل التي تلعب دوراً مهماً في



معطيات العملية السياسية على أنها بدوية ، بل إن القبائل البدوية وبالطريقة نفسها تمثل جزءاً بسيطاً من مكونات الخريطة القبلية في السودان .(6)

كذلك فإن الفصل المنهجي للبدوة عن القبيلة يصبح ضرورياً من أجل الرؤية والإحساس الشاملين بمعنى القبيلة السياسية ، والذي يمثل تضامنيات اجتماعية تتجاوز مفهوم القبيلة التقليدية الذي عهدناه والذي يقوم على أساس العرق والنسب .

### القبيلة والدولة انسجام أم صراع ؟

عند قراءتنا لكتابات القدماء والمحدثين من علماء الاجتماع والسياسة حول تكون الدولة وعلاقتها بالقبيلة ، فإن أمراً مؤكداً يبرز بشكل يكاد يكون حاسماً ، ألا وهو أن العلاقة بين الاثنين ، كأهم ظاهرتين سياسيتين ، هي علاقة تنافر وليست علاقة انسجام بأي شكل من الأشكال . وهي مقولة على أية حال تحمل الكثير من الوجهة ، ولكنها في الكثير من الأحوال غير كافية لتفسير تلك العلاقة . حيث أن أغلبية تلك الرؤى وجدناها قد رأت في ذلك الكيان الاجتماعي القبلي شراً مطلقاً ، وهو أمر بتصورنا بحاجة إلى المزيد من التمحيص ومزيد من التركيز .

ولعل أهمية سبر أغوار تلك العلاقة تأتي في مرحلة بدأت الدولة كمفهوم سياسي هي ذاتها تتعرض لمزيد من التشكيك بوجودها ككيان قادر على الصمود أمام التحولات السياسية ، وبالتالي فإن مدخل القبيلة / الدولة يعد من الجانب النظري مدخلاً تجديدياً في الرؤية البنوية الهيكلية لتوزيع القوة داخل المجتمع ، وفهم طبيعة ونمط اتخاذ القرار .

كذلك فإن الحالة التنموية / التطورية التي مرت وتمر بها مجتمعات الخليج العربي تطرح مزيداً من تلك الأسئلة حول البعد المفاهيمي ، فحالة تلك المجتمعات - الصغيرة السن - هي حالة مجتمعات تجمع في طبيعتها ظاهرياً كما من التناقضات ليس من السهولة تفكيكها وإعادة تركيبها مرة أخرى . فمجتمعات الخليج العربية - ونعني هنا مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي الست - هي مجتمعات في سماتها العامة مجتمعات تقليدية ( قبلية إن جاز التعبير ) خرجت للتو من حالة مفردة في التقليدية حيث البعد العام العمومي للدولة ومفهوم المواطنة ليس إلا سراباً بقيعة . فمكونات تلك المجتمعات تقوم على إمارة متوارثة ضمن عشيرة فرعية لقبيلة أكبر ليس بالإمكان تحويلها إلى خلاف ذلك الأساس . وعلى الرغم من الانطلاقة الظاهرية لتلك المجتمعات والتي قفزت بمعدلات النمو الاقتصادي الظاهرية إلى مستويات عالية جداً ، إلا أن كل ذلك لم يستطع أن ينهي القيم التقليدية لأسلوب ونمط علاقات القوة داخل المجتمع ، وإن اختلفت بالدرجة وليس بالنمط من بلد خليجي إلى بلد خليجي آخر.

ولذلك فإن المحور الأساسي للدولة الخليجية مازال محكوماً بذلك الاعتبار الذي لا يبدو أنه سيحدث فيه تحولات رئيسية في المدى المنظور على الأقل .(7)

ولذا فإن المدخل التطوري لفهم التحولات السياسية في مجتمعات الخليج العربية ، عليه أن يستوعب هذه الحقيقة التي يبدو أنها راسخة كما الجبال الرواسي ، والتي يتعامل معها بعض الباحثين على سبيل الأنتيك التقليدي ، أو على أساس أن هذه الدولة الخليجية بقضها وقضيضها ومكوناتها الشكلية من هياكل ومؤسسات حدثية سياسياً هي ليست إلا دولة قبلية تتطور ببطء شديد ، مع حرص شديد في الإبقاء على الأوضاع الراهنة كما هي أي . defacto

وبالتالي ، فإن هذه الدراسة تنطلق من افتراض أن الدولة الخليجية القائمة اليوم – بغض النظر عن درجة تقدمها وحدثتها الظاهرية- هي عبارة عن دولة قبلية ، كما هو الوضع السياسي في المرحلة السابقة على تكوين الدولة ، ولكن بأليات وأدوات حديثة . وعلى هذا الأساس فإن العلاقة بين القبيلة والدولة في الإطار السياسي للقبيلة الدولة إن كانت تمثل علاقة صراعية فهي من نوع الصراع مع الذات ، وإن ذلك الصراع إن وجد فهو من نوع الصراع مع النفس الواحدة وداخلها ، وهو من الصراعات الصعبة التي تصعب فيها عملية الحسم وخروج طرف منتصراً أم مهزوماً . وإن تلك العملية الصراعية أو العلاقة الصراعية هي عملية تطول وتتشعب ولا يمكن بسهولة رصد حالات الهزيمة أو حالات الانتصار التي تسجل للقبيلة على حساب الدولة أو العكس .

كذلك فإن تلك العلاقة ومن خلال العملية التطورية في المجتمع والتي فرضتها التطورات العالمية على المحيط الخارجي ، ستؤدي بالدولة القبيلة إلى استخدام الكثير من الآليات والأدوات المتطورة في إدارة شؤون الدولة ، الأمر الذي حدث بموجبه قفزات تطويرية تنعكس بالتحديث الشكلي على مستوى ونمط الأداء الظاهر مما قد يؤدي إلى نقلات نوعية تؤثر على ميكانيكية العلاقة على مستواها الوظيفي ، ولكنها لا تمس بصورة مباشرة جوهر تلك العلاقة .

وحيث إن الحالة السياسية الكويتية تمثل فعلاً سياسياً مختلفاً إلى درجة ملحوظة عما هو جارٍ في دول الخليج الأخرى ، فإن المدخل لدراسة علاقة القبيلة / الدولة ضمن ذلك الإطار سيوضح لنا عدداً من عناصر تلك العلاقة ، التي قد تكون نموذجاً لما سيؤول إليه الحال في الدول الأخرى . ففي إطار الحالة السياسية الكويتية وجدنا الديناميات الاجتماعية / السياسية تضع على الخريطة المجتمعية عدداً من البنى التي تستحق الدراسة والفهم ، لعلها تساعدنا على فك شئ من الطلاسم الخاصة بهذه العلاقة .

وعلى الرغم من أن الباحث كان قد تعامل مع الموضوع بصورة مختلفة بعض الشيء في دراسة سابقة (1978) ، حيث توصل إلى أن الميكانيزم التضامني ( Solidarity Mechanism ) للقبيلة البدوية والذي كان في طور التبخر والتبدد بعد استقرارها المكاني ضمن الإطار السيادي لدولة الكويت ، جاءت الانتخابات النيابية فأسهمت إلى حد كبير في إعادة عجلات قطار ذلك الميكانيزم على السكة مرة أخرى ، من خلال خلق فعل تضامني بدا مبرراً بعض الشيء من خلال الدفع الذاتي القبلي البدوي من جهة ، ومن خلال الدفع السياسي النفعي التضامني لحاكم الدولة القبيلة ، والذي يسعى إلى عدم تفتيت القبيلة وربطها بالنهج العام لمفهوم الدولة القبيلة ، أو القبيلة الدولة - وهو أمر سنعود إليه لاحقاً - إلا أنه يبدو أن تلك العلاقة وميكانيزماتها بحاجة إلى مزيد من المتابعة والتدقيق ، حيث يبدو أن عدداً من آليات وأدوات التحليل المنهجية ، بالإضافة إلى تراكم المعلومات ، قد أسهمت في حاجة إلى تشريح أكثر حداثة ربما يسهم في فهم جديد لتلك العلاقة .(8)

كما أن محاولة جادة أخرى قد أسهم فيها د. خلدون النقيب مؤخراً سعت إلى تفتيح الأسئلة ذاتها وطرح عدد من الإجابات حول تلك العلاقة الأزلية ، نتج عنها تثبيت مفهوم القبيلة السياسية على أساس كونه مفهوماً أكثر شمولية من الأحاديث السائدة العابرة التي تجنح إلى اعتبار القبيلة هي القبيلة البدوية فحسب .(9)

### كيف تعاملت التضامنيات القبيلة البدوية مع الدولة ؟

هناك تفاصيل كثيرة بحاجة إلى تفكيك بخصوص العلاقة بين القبيلة البدوية وبين الدولة ككيان سياسي مستقر ، فالقبيلة البدوية الصحراوية هي بالضرورة كيان اجتماعي متحرك جغرافياً ، غير مستقر ، لا يتعاطى الحدود والقيود ولا يتعامل معها ، بينما الدولة على العكس من ذلك تتطلب الاستقرار ضمن حدود جغرافية وتتطلب انتماء مواطن يعترف بالحدود الجغرافية ولا يرضى بكسرها . وقلماً نجد محيطاً جغرافياً في المنظومة الخليجية العربية يحتكر "ديرة" قبيلة بعينها ، بل عادة ما نجد القبيلة البدوية تنساب انسياً اجتماعياً عبر عدة دول من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب .

وبالتالي فإن جزءاً مهماً من مكونات إشكالية العلاقة بين الطرفين البداوة والدولة يتعلق بطبيعة وكيان القبيلة البدوية المتحرك . ولا يدرك ذلك الأمر من السياسيين إلا من مارس حياة البداوة وخبرها وأدرك ميكانيزماتها الداخلية والخارجية ، فالبداوة تنتهي مع الاستقرار .

ولذلك لم يكن بمستغرب الموقف الذي اتخذته الملك عبد العزيز بن سعود مؤسس الدولة السعودية الحالية في مؤتمر العقير 1922 حين أصر دون جدوى على ترسيم الحدود انطلاقاً من حدود حركة القبائل ، ومطالبته بأن تكون حدود إمارة نجد والحجاز آنذاك تابعة لأين تصل القبائل التي تدين بالولاء له ، وذلك فهماً وإدراكاً منه لسعة ذلك المفهوم وتوسعه ليشمل العديد من الدول المجاورة ، ولم يكن ذلك الأمر ليغيب عن بيرسي كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج فكان أن رفض ذلك رفضاً حاسماً ، وأصر على ترسيم الحدود استناداً إلى معطيات جغرافية طبوغرافية ، وليس استناداً إلى الجغرافية البدوية . لقد كان فهم الملك عبد العزيز في المراحل الأولى لتكوين مملكته وترسيم حدودها ينطلق من إمكانية التوسع ، وحيث إن الحركة المستمرة للقبيلة البدوية تجعل من ذلك التوسع مفتوح الاحتمالات ، فقد أدركها الملك عبد العزيز وحاول الولوج من خلالها إلى مائدة المفاوضات وهو فهم وإدراك دقيق ، إلا أن الضغط العراقي والرغبة البريطانية حالتا دون مرور ذلك الفهم وقبوله كقاعدة انطلاق وأساس للتفاوض .(10)

ولعل إحدى التجمعات البدوية المهمة التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة في علاقتها بالدولة مع حفاظها على كينونتها البدوية الراحلة ، تجدها في صحراء سيناء . حيث حافظت القبيلة البدوية هناك على مكوناتها وطبيعتها وتعاملت في الوقت ذاته مع الحكم المصري . ثم كان أن انضوت تحت لواء الحكم الإسرائيلي بعد حرب يونيو 1967 وحتى عودة سيناء مرة أخرى إلى الحكم المصري بعد اتفاقات كامب ديفيد سنة 1977 ، فكيف تعاملت القبيلة البدوية في صحراء سيناء مع دولتين من الجغرافيا نفسها ، وكيف كانت حالة الانتماء وحالة الاندماج ؟ لاشك أن دراسة من هذا النوع ستسهم مساهمة بالغة في تحديد شيء من تلك العلاقة .

ويبدو أننا يجب أن نعكس السؤال فبدلاً من التساؤل عن كيفية تعامل التضامنيات القبلية البدوية مع الدولة ، فإن السؤال يتحدد بالتعامل من قبل القادر على الفعل ، حيث يتضح أن القبيلة البدوية تحديداً ، لم تكن هي التي قررت الوضع السياسي في المنطقة ، كما لم تكن - بصورة عامة - هي التي قررت الانضواء تحت هذا الحكم أو تلك السلطة . فقد فوجئت القبيلة بواقع سياسي جديد مفروض عليها ألزمها أن تدخل تحت وضعية جديدة ، وتسلم عنان أمرها للحاكم ، وتتحول من كيان قبلي بدوي إلى كيان قبلي سياسي ، وهو أمر يجعل ذلك الكيان خاضعاً لمزيد من التغيير ، بل والتغيير المستمر الذي قد يفقده شكله الأصلي مع استمرار الوقت ودوران عجلة التغيير .

ولعله بات ملحوظاً بأن الأنظمة السياسية في المنطقة أحرص من القبيلة البدوية ذاتها في الحفاظ على شيء من الميكانيزم التضامني القبلي ، رغبة في تدعيم الكيان السياسي وتكثيف الولاء الشعبي له . فمن خلال متابعة للسلوك السياسي الذي قامت به عدد من الحكومات المركزية الخليجية مع قبائلها ، نجد أن تلك الحكومات سعت بأشكال مختلفة إلى تفكيك تلك التضامنيات القبلية بمعناها التقليدي من جهة ، وتعزيز تضامن قبلي جديد مرتبط بالنظام السياسي من جهة أخرى . ويتضح أن عدداً من دول المنطقة مع اختلاف تجاربها وطبيعتها العلاقة القبلية / القبلية ، قد سعت إلى خلق قيادات متنافسة داخل كل قبيلة ، وإعطاء تلك القيادات وزناً اجتماعياً اقتصادياً من خلال الأجهزة المختلفة للدولة ، دون الإقلال أو تحجيم القيادات التقليدية ، بل إن السلطة المركزية الحديثة بتعاملها مع القبيلة البدوية سعت إلى ربط كافة قيادات تلك القبيلة بها بشكل مباشر مما قلل من قدرة أمير واحد للقبيلة (على سبيل المثال) في حشد الحشود القبلية لمواجهة حدث ما ، إلا إن كان ذلك الحدث هو مساندة السلطة المركزية . وقد زادت تعقيدات تلك العلاقة مع زيادة انغماس القبيلة في الاستقرار وممارسة الحياة الحضرية كما هي وبكل تفاصيلها وترتيباتها .

ويبدو أن مرحلة التنافس الداخلي داخل القبيلة قد وصلت أشدها على مستويات ، وهو كما يبدو أمر طبيعي تفرضه الحركة الاجتماعية والتغيير والالتزامات الحضرية . حيث دخلت مكونات الصراع ( صراع الأجيال ، صراع الثقافة ، صراع الطبقة ، صراع السياسة ) التقليدية التي تحدث عادة في التكوينات الاجتماعية ، أي تكوينات اجتماعية ، وهي تمر عبر ممرات التغيير الاجتماعي ، في عمق العلاقة القبلية الداخلية . وهي كما يبدو حتميات اجتماعية تواجهها القبيلة البدوية وتسعى للتعامل معها كما تتعامل معها التكوينات الاجتماعية الأخرى .

وقد أثبتت التضامنيات القبلية البدوية قدرة هائلة على التكيف والمرونة مع الواقع الاجتماعي والسياسي الجديد ، وليس أدل على تلك القدرة العالمية على التكيف من الطريقة والأسلوب الذي تعاملت فيه القبيلة البدوية مع ظاهرة الانتخابات في الكويت ، وهو سنعود إليه لاحقاً نظراً لما لهذه التجربة من غنى وثراء . فقد كان هناك محوران يحركان القبيلة ويحدثان فيها تحولات أساسية ، ويتمثل المحور الأول تجاه الدولة ، بمفهومها السياسي العام والخاص والمجتمعي كذلك ، أما المحور الثاني فتجاه تكوينات القبيلة ذاتها .

ولم تقتصر المرونة القبلية البدوية على التعامل مع ظاهرة الانتخابات فقط ، ولكنها كانت أشد في العلاقة مع الدولة كسلطة مركزية تتطلب الإذعان والرضوخ للفهم الشمولي للوطن ، وهو فهم يتطلب استيعابه شيئاً من الوقت والتجربة ، من خلال التعامل اليومي والمستمر مع

مؤسسات الدولة ذات المسؤولية الخدمية من بلدية إلى أمن إلى صحة إلى تجارة وغيرها . وقد تم التعامل في البدء مع مؤسسات الدولة بشيء من الرهبة والخوف والقلق ، إلا أن الحالة التطورية تفرض نفسها حتماً ، فالدولة غير القبلية في شمولية احتوائها لعناصر بشرية متعددة الأصول والمشارب والانتماءات .

وبالذات في الدولة الخليجية النفطية التي انتهجت نهجاً اقتصادياً ربيعياً مما حتم دخول المواطنين في السلك الوظيفي للدولة ، فإن حالة العلاقة بين القبيلة والدولة تأخذ حتماً أشكالاً متنوعة وليس شكلاً واحداً ، وهذا سلوك سياسي تطوري يبدأ بصورة معينة محددة ، ويفرض تفرخ صور متعددة ، الأمر الذي يجعل تلك الجماعات القبلية البدوية تبدأ بطرح قيم اجتماعية وسياسية جديدة على المحك ، مما يخرجها من الحالة التقليدية للتضامنية القبلية البدوية .

وبالتالي فإن القبيلة البدوية انتهت ولم تستطع الصمود أمام تحدي الدولة القبلية ، ودخلت في أتون الصراع الاجتماعي السياسي بلا أدوات جاهزة لخوض السجال ، واستطاعت خلال فترة ليست بالطويلة إدراك المحتوى السياسي للعملية التطورية الاجتماعية ، وطورت من قدراتها بالتدريج حتى تمكنت من تثبيت بعض المعايير الجديدة لعلاقتها مع الدولة ، وهي معايير استلزمت التسليم بالكثير من معطيات الدولة والقبول بها ، والتنازل عن مكونات أساسية للقوة التقليدية للقبيلة ، والرضوخ لرغبة القبيلة السياسية في إضعاف القبيلة البدوية ، والقبول بتعدد القيادات المدنية والتقليدية .

ويبدو أن القبيلة البدوية اليوم لا تعدو كونها مشروعاً تحت التكوين لقبيلة سياسية حديثة ، على الرغم من وضوح التجربة عبر مجهر الانتخابات في الكويت على سبيل المثال . فلم يعد من السهولة مثلاً رصد حركة التحولات بالدقة المعهودة للقبائل البدوية في أقطار الخليج الأخرى .

كما يبدو أن من يتحدث عن القبيلة البدوية في الخليج ، إنما يتحدث عن شيء من الماضي ، وأن ما يطلق عليه القبيلة البدوية اليوم هي بالتأكيد شيء آخر يستحق المقاربة مع مفهوم القبيلة السياسية التي ذكرناها آنفاً .

### القبيلة البدوية والانتخابات ... حالة الكويت ؟

من المؤكد أننا وخلال محاولتنا تثبيت المصطلح والتفريق المنهجي بين ما هو قبلي وما هو بدوي ، فإننا نصطدم بكم هائل من المسلمات تمثل عائقاً لتلك المحاولة ، ولذا فإن التركيز بالقول بالقبيلة البدوية إنما يكون في سبيل إثبات الحالة التحولية في المجتمع

السياسي ، وكيفية تحول حالة اجتماعية سياسية اقتصادية معينة كحالة البدو الرحل إلى حالة جديدة هي حالة القبيلة السياسية . وتبدو تلك المشاهد المفضية لهذه النتيجة متلاحقة وواضحة أكثر في بلد كالكويت من أي مجتمع خليجي آخر . ويعود ذلك بدرجة أساسية إلى طبيعة النظام السياسي الذي تخلق في الكويت والذي تمثل بحالة سياسية انفتاحية قامت على "الحكم المشترك"، ورسخت دعائم نظام حكم أتاح قدرأ متقدماً من المشاركة السياسية العامة ، في الوقت الذي حرمت فيه أغلبية الأنظمة الخليجية تلك المشاركة بأشكال أدنى بكثير مما كان يمارس في الكويت .

فعندما بدأت الانتخابات الدستورية في الكويت بعيد الاستقلال سنة 1961 ، شاركت فيها من تيسر لهم الاستقرار المبكر من القبائل البدوية . وكانت تلك المشاركة بحد ذاتها بمثابة تحد كبير لتلك القبائل من جهة ، وعوامل تضامنها ووحدتها من جهة ، وكذلك تجاه العملية الانتخابية السياسية بصورتها الأعم والأشمل من جهة أخرى . ومع مضي الوقت وتطور العملية السياسية الانتخابية ودخول أعداد أكبر في السجلات الانتخابية ، بدأت الأهمية السياسية للقبيلة البدوية تتصاعد وتتضخم (11).

وقد حدث التطور الأهم عندما شعرت القبيلة البدوية أو بعض المتنفذين فيها أن الميكانيزم التضامني السابق على الاستقرار المكاني ربما بالإمكان استبداله بميكانيزم سياسي تضامني يعيد إلى القبيلة حالتها التضامنية السابقة أيام الترحال والصحراء والتي كانت تفرضها أبجديات القسوة والخوف والرغبة من التعدي والزوال على أيدي القبائل الأخرى . فقد واجهت القبيلة مع الانتخابات عاملين بشدائنها باتجاهين متناقضين ، الأول يدفعها دفعاً باتجاه تعزيز تضامنياتها الصحراوية التي بدأت بالتفكك والضياع مع قيام الدولة الحديثة والسلطة المركزية ، واتجاه آخر يدفعها إلى الدخول في المعترك السياسي مع نفسها ومع قبائل أخرى ضمن منظومة لا يتحكمون بها على الإطلاق .

وكان أن أدى دور السلطة المركزية الأبوي ، وعدم شعور القبائل البدوية بأنها ضمن النظام الاجتماعي ، وإحساسها بالظلم والإبعاد والعزل عن مواقع القرار ، واستفادة السلطة المركزية من ذلك الوضع عن طريق التسهيل "للقائدات القبيلة الجديدة" في المعاملات الحكومية ، إلى قيام الحكومة المركزية باستخدام هذه الظروف إلى أقصاها ، في سبيل الحصول على عدد أكبر من المؤيدين داخل البرلمان عن طريق البطاقة البدوية .

إلا أن حالة التحول والتطور الاجتماعي لا تقف بالضرورة عند رغبة حكومية أو أمنية سلطة ، فالتحولات الاجتماعية والسياسية التي كانت تمخر عباب النسيج الاجتماعي لا تتوقف عند حد ، وهي بالضرورة تمس تؤثر على معاملات التضامنية القبيلة بشكل مطلق ، فقد

أدى التعامل المباشر من قبل التجمعات القبلية البدوية مع العملية السياسية إلى تطوير فهم ووعي أكبر بكينونة "الفرد البدوي" مقابل "القبيلة البدوية" ففي الانتخابات يتعزز دور الفرد انطلاقاً من "صوت لكل رجل" "One Man, One Vote" وهو أمر تتعزز بموجبه الفخوذ والعشائر والبطون ذات الأكثرية داخل القبيلة بغض النظر عن تراتبيتها القبلية القائمة على أساس الأصل والمكانة الاجتماعية بما في ذلك بيت الإمارة.

وبمقابل ذلك الفعل المدمر للتضامنية القائمة على الجماعة ، فقد كانت النتيجة واضحة بأن القبيلة وأفرادها والتي بدأت تضامنيتها بالتفكك قد أصبحت هي الضحية ، وأفرادها لا يحصلون على حقوقهم ، مما أدى إلى شيوع شعور عام بالغبن والظلم . وقد ساعد ذلك الشعور وعززه التركيز المكاني المقصود في كثير من الأحيان في أماكن محددة ، وفي الوقت نفسه فتح مجال التعليم الإلزامي ، وعدم قدرة السلك العسكري بأشكاله كافة على استيعاب الزيادة في عدد أبناء القبائل ، إلى إحداث ضغوط أكبر على العملية السياسية داخل القبيلة وكذلك إزاء محيطها الخارجي .

وعندما دخلت الانتخابات كعملية سياسية اجتماعية على الخط ، لم يجد أبناء القبائل إشكالية في استيعابها وفهمها ، بل كادت أن تصبح سلوكاً سياسياً تعويضياً على التضامنية القبلية الصحراوية . إلا أنها هذه المرة لم تعد ملتزمة إطلاقاً بالمقاييس القبلية التقليدية ، وبدأت في استحداث أساليب جديدة فاقت التوقع ودللت على مرونة عالية في إطار القبيلة البدوية في التعامل مع الواقع ، وهكذا وجدنا القبيلة تستحدث سلوكاً حديثاً متطوراً لفض الإشكالات الداخلية التي ظلت تحتفن في جنباتها وذلك في أسلوب الانتخابات الفرعية والتي سنعود لتشخيصها لاحقاً .

وقد أدت ممارسة الانتخابات الفرعية داخل القبيلة إلى تثبيت مفاهيم غاية في الأهمية لأي عملية تطور سياسي في الدولة الحديثة ، لم يكن لأي سلطة سياسية أو عقائدية أن تثبتها . فقد عززت ممارسة الانتخابات مبدأ المساواة بين أفراد القبيلة ، ففي الانتخابات الفرعية يدخل فيها أمراء القبائل وجهاً لوجه مع أفراد آخرين من القبيلة يمثلون في بعض الأحيان بيوتاً عادية ومتواضعة ضمن مقاييس التراتبية القبلية . وكان إن حدثت مفاجآت عدة عندما لم يحالف الحظ أولئك الأمراء التقليديين لتلك القبائل ، تكررت تلك الظاهرة في عدة انتخابات فرعية لأكثر من قبيلة . بل إن الأمر وصل إلى درجة ملحوظة من التطور حين قام بعض أولئك الأمراء بالاحتجاج على نتائج الانتخابات الفرعية مقررراً خوض الانتخابات العامة متعمداً على مشيخته التقليدية ، ومع ذلك لم يكتب له النجاح حيث اعتبر ذلك السلوك من ذلك الأمير القبلي خروجاً عن الالتزام القبلي بدعم الفائزين في الانتخابات الفرعية .



ولعل الفعل الداخلي داخل القبيلة ، ومنظورها للقبائل الأخرى ، ومنظورها للسلطة المركزية ، وكذلك منظورها للمجتمع عموماً قد حدد الكثير من معطيات وأسلوب مشاركتها السياسية . فكما أسلفنا فإن ما حدث داخل القبيلة ذاتها قد أسهم في إضعاف مكونات تماسكها وبذات الالتزام بقيادتها التقليدية ، فما عاد أمر القبيلة بيد أميرها ، وإلا فإنه لا حاجة للانتخابات الفرعية ، بل إن بيوتات الإمارة التقليدية في القبيلة ، لم تعد تملك النفوذ التقليدي السابق ذاته في قيادة القبيلة وتوجيهها ، وإن كان ذلك لا يعني زوال الاحترام والتقدير لتلك الإمارة . فأمر القبيلة نفسه لا يستطيع أن يلزم القبيلة باختياره كمرشح لها في الانتخابات ، حيث إن عليه أن يخوض المعركة السياسية - التي عادة ما تكون حادة وشرسة - داخل القبيلة ويحشد لصالحه التأييد المطلوب ، وأن يخوض معركة ضروس مع أفراد القبيلة ذاتها ، وهي عملية تخلق حالة من التوتر بين أصحاب النفوذ داخل القبيلة الواحدة ، وهو توتر يزداد مع استمرار الممارسة السياسية ، ومهما حاولنا أن نخفف من نتائج تلك المعارك السياسية داخل القبيلة الواحدة ، فإن الخصومة السياسية تبقى مستمرة على مواقع النفوذ داخل التضامنية القبلية السياسية ، مما يؤدي إلى خلق مراكز نفوذ متعددة داخل القبيلة الواحدة تسعى إلى الاستفادة من حالة الشعور بالظلم العامة لدى أفراد القبيلة ، الأمر الذي يعطي السلطة المركزية هامشاً أوسع للتحرك على مرشحي التضامنيات القبلية لكسب تأييدهم في البرلمان .

أما المحور الثاني في المنظور القبلي من المشاركة الانتخابية فهو العلاقة مع القبائل الأخرى ، ويرتبط هذا الأمر بدرجة كبيرة بطبيعة كل دائرة انتخابية على حدة وتركيباتها الاجتماعية بأشكالها المختلفة ، فإذا كانت هناك سيطرة قبيلة واحدة بالكامل على دائرة انتخابية معينة ، فإن الصراع يكون شرساً داخل القبيلة ذاتها ، أما إن كانت نسبة القبيلة في الدائرة تعطيها احتمالاً للفوز ، فإنها وحتى بعد إجراء انتخابات تصفية فرعية تظل بحاجة إلى دعم قبائل أخرى أو ما سمي بالأقليات ، حيث ينتشر استخدام مصطلح الأقليات في الأطر الانتخابية في الكويت بمعنى مختلف تماماً عما هو سائد في علم الاجتماع ، فهو يعني أقلية انتخابية رقمياً في دائرة انتخابية معينة ، والتي قد لا تكون أقلية في دائرة انتخابية أخرى ، ويترتب على حاجة القبيلة للدعم من الشرائح الاجتماعية الأخرى السعي لإرضائهم والتودد لهم وربما التحالف معهم ، وهو أمر جديد بالنسبة للتضامنيات القبلية البدوية حيث يتطلب الأمر عملاً سياسياً منظماً لإقناعهم بالتصويت لمرشح القبيلة .

ويتمثل المحور الثالث في علاقة المنظور القبلي البدوي بالسلطة المركزية وتمثل السلطة بمجملها محور ارتكاز أساسي للقبيلة البدوية في توجهاتها الانتخابية . فمازالت السلطة المركزية وتوجيهاتها تلعب دوراً مؤثراً في الانتخابات القبلية البدوية ، يتمثل في اعتماد أغلبية المرشحين في إقناعهم لناخبهم بالتصويت لهم على دعم وتسهيل الحكومة لمعاملات ناخبهم ، أخذاً بالاعتبار حالة الشعور بالغبن السائدة لدى أبناء القبائل . كما يتمثل ذلك بسماع السلطة المركزية بالتنظيم العلني للانتخابات الفرعية ورعايتها وحمايتها .

أما المحور الرابع فهو المنظور القبلي البدوي السياسي حيال المجتمع عموماً ، فما زال يمثل إشكالية أساسية وهو مازال كمحور علاقة يمثل مرحلة انتقالية رئيسية ، ومازالت القبيلة البدوية السياسية ترى نفسها ذات سمات سياسية تختلف عن المحتوى العام للمجتمع، وإن الفعل التطوري ما زال غير مؤثر في تلك العلاقة الاندماجية ، ولم تنجح كافة المحاولات التي جرت في المنظمات النقابية والعمالية في تطوير تلك العلاقة في اتجاه الاندماج . وإن كانت هناك محاولات كتب لها النجاح ، إلا أنها تحتاج إلى المزيد من الصمود والاستمرار .

وقد لعبت تلك المحاور دوراً أساسياً في تحديد علاقة القبيلة البدوية السياسية بالانتخابات وطريقة ممارستها وخوضها ودرجة تأثيرها على مجمل أبناء القبيلة دون استثناء . وعندما أخذت تلك المحاور تتفاعل فقد نتج عنها وصول القبيلة البدوية السياسية إلى طريق مسدود . فالممارسة السياسية الانتخابية هي سلوك حضري حديث والتعامل معها بعقلية القبيلة البدوية الصحراوية التقليدية غير ممكن الاستمرار به ، فكان أن فرضت حالة المخاض تلك إجابات كان على القبيلة البدوية أن تجيب عليها ، فجاءت الإجابة الأولى هي الانتخابات الفرعية .

لقد كان واضحاً أن الانتخابات الفرعية ، هي انتخابات تصفية داخلية تجريها القبائل البدوية عموماً لاختيار عدد من المرشحين يمثلون القبيلة في دائرة انتخابية معينة ، قد مثلت في مرحلة من مراحل التطور التاريخي السياسي تطويراً لنهج المشاركة السياسية داخل القبيلة كمرحلة أولى .

فمن الواضح أن أسلوب الانتخابات الفرعية يحمل في طياته بُعدين ، أحدهما إيجابي ، والآخر سلبي ، فأما البعد الإيجابي ، فيتمثل في تعزيز مفاهيم المساواة داخل القبيلة ، وإنهاء مفاهيم تقليدية كانت تعتمد على الاختيار بناء على إرث عائلي فحسب ، حيث قضت الانتخابات الفرعية على مفاهيم التميز التقليدي لأسر معينة داخل القبيلة . أما الجانب السلبي فهو ما تؤدي إليه هذه الانتخابات من عزل لفئات المجتمع الأخرى عن المشاركة وتعزيز التفرقة داخل الوطن .

ويبقى السؤال القائم هو : هل ستستمر هذه الأساليب المستخدمة في الانتخابات الفرعية القبلية ؟ وهل ستظل ملازمة للعمل السياسي البرلماني للأبد ؟

يتضح من المجرى التطوري لظاهرة القبيلة والدولة والانتخابات الفرعية ، إن الانتخابات الفرعية مآلها إلى زوال كمارسة سياسية ، وإن بداية النهاية لهذه الظاهرة قد بدأت في انتخابات العام 1996 ، وإن كانت بوادرها قد بدأت منذ انتخابات 1992 . (12)

ولا يستند هذا التطور إلى مجرد أمنيات ، بل يستند إلى مجموعة من المعطيات أولهما أن التوسع السكاني وتداخل المناطق وزيادة الإسكانية ، ستؤدي مجملها حتماً إلى انخفاض نسبة الناخب القبلي البدوي ضمن ناخبي المنطقة ، مما يؤدي إلى تقليل قيمتها سياسياً كعنصر حسم أحادي في الانتخابات ، وقد برزت نتاجاً لذلك تحالفات عدة بين أكثر من قبيلة في أكثر من منطقة دلالة على عدم قدرة القبيلة لوحدها على الحسم الانتخابي ، ومن الواضح أن هذا الاتجاه سيستمر في الازدياد مؤدياً إلى إضعاف دور القبيلة وجعلها تدريجياً عنصراً مسانداً لمرشح ، أكثر من كونها عنصراً حاسماً . أما ثاني تلك العوامل فهو ضعف القدرة الاقتصادية لدى السلطة المركزية في الاستمرار بالتعامل سياسياً مع قيادة التضامنيات القبلية ، مما سيؤدي إلى إضعاف عنصر الربط بين السلطة والقبيلة انتخابياً شيئاً فشيئاً ، ولعل نتائج الانتخابات الفرعية التي جرت قبل الانتخابات العامة لعام 1996 قد جاءت مؤشراً واضحاً في هذا الاتجاه . أما ثالث هذه العوامل فهو الموقف المعلن ضد الانتخابات الفرعية الذي أعلنته مجموعة طيبة من أبناء القبائل لسبب أو لآخر مما سيؤدي مع الوقت إلى بلورة موقف فاعل في هذا الاتجاه ، ولربما كان أحد المؤشرات الأهم من غيره هو عدم نجاح أحد مرشحي القبائل الذين فازوا في الفرعية في دائرة كانت حكرراً على الفانزين في الفرعية ، وقد أدت تلك العوامل كما أسلفنا إلى صدور قانون يجرم الانتخابات الفرعية .

إن الظاهرة الاجتماعية السياسية تأخذ صيرورتها خلال عملية تطويرية ، والانتخابات الفرعية ليست استثناءً لذلك الأمر ، حيث إنها فعل استثنائي ، يتعامل بشكل قسري مع الواقع ، فإن التطور حتماً سينتهي تلك الظاهرة من الفعل السياسي قريباً .

### الانتخابات الفرعية :

مثلت الانتخابات الفرعية كإحدى الظواهر السياسية البارزة في التجربة الانتخابية الكويتية ، معلماً أساسياً من معالم الحياة السياسية منذ الانتخابات النيابية للفصل التشريعي الرابع سنة 1975 . وقد أخذت هذه الظاهرة في التأثير على مكونات ومعطيات ومحصلة الانتخابات بشكل غير مسبوق ، بل إنها باتت إحدى الظواهر الملازمة للانتخابات الكويتية .

وتبدو الانتخابات الفرعية ظاهرياً أسلوباً تقليدياً تمارسه الكثير من الجماعات السياسية للحسم ديمقراطياً في تحديد من يرشح لخوض الانتخابات ممثلاً عن تلك الجماعة . وتبدو مبرراتها السياسية والاجتماعية بالنسبة للجماعة السياسية أو "القبيلة السياسية" في هذه الحالة منطقية ، حيث إنها تتم عادة عندما يزيد عدد الراغبين في الترشيح من تلك القبيلة عن عدد المقاعد المتاحة للدائرة الانتخابية . وقد زاد استخدام الانتخابات الفرعية في الكويت بشكل ملحوظ خلال انتخابات 1981 . والشاهد أن الانتخابات الفرعية لم تمارس فقط في إطار "القبائل البدوية" ولكنها كذلك مورست داخل الدوائر "الحضرية" بين الشيعة والسنة في الدائرة الرابعة في منطقة الدعية ، كذلك مورست مرة أخرى في الدائرة نفسها خلال انتخابات 1985 ، ولكن تلك الانتخابات لم تمارس في انتخابات مجلس 1992 ، بل وتوارى منظموها عن الأنظار بعد الموقف المشهود من تكاتف الوحدة الوطنية إبان فترة الغزو والاحتلال العراقي للكويت . ولكنها عادت مرة أخرى بشكل أقل حدة في انتخابات 1996 عن طريق ما سُمي "بالعينة العشوائية" ولكن تلك الانتخابات لم تحقق غرضها ، حيث نجح أحد مرشحيها وفشل الآخر .(13)

وبالتالي ، فإن الانتخابات الفرعية على أساس طائفي لم يتم قبولها وتبنيها إلا في دائرة انتخابية معينة ، ولم تتمكن من الانتشار ، كما هو حال الانتخابات الفرعية القبلية البدوية ، فذلك النوع من السلوك السياسي أصبح أمراً اعتيادياً ونهجاً تقليدياً في الانتخابات الكويتية . وتؤكد دراسة أشرفنا عليها أن الانتخابات الفرعية ما هي إلا وسيلة مقننة من وسائل التصفية داخل التجمعات القبلية ، انطلاقاً من عدم تمكن القبيلة من التوصل إلى مرشح أو أكثر يمثلها في الانتخابات العامة . وقد لجأت القبيلة إلى تلك الوسيلة يبدو نظراً لتفكك المرجعية داخلها بسبب تعقيدات الحياة والتعامل مع مفاهيم سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة عليها ، بعد أن انخرطت القبيلة في مفهوم الدولة الجديد . الأمر الذي أضعف من السلطة المركزية للقبيلة ، فلم يعد بالإمكان توجيه القبيلة توجيهاً مركزياً مطلقاً ، بل بدأ داخل القبيلة تعزيز التكوينات الاجتماعية الأصغر كالأفخاذ والبطون والعشائر والحمائل . وبالتالي فإن الانتخابات الفرعية داخل القبيلة ، تختلف عن ظاهرة التصفية الطوعية أو التزكية ، وهي أسلوب علني منظم يتعهد بموجبه أبناء القبيلة الدخول فيه والانسحاب في حالة الإخفاق ، وهي تمثل تطوراً جذرياً عن الأساليب التقليدية القديمة ، كما أنها تعبر عن حالة انسجام مع الشكل الديمقراطي ، فلم يعد بيت الإمارة التقليدية في القبيلة يلعب الدور الريادي التقليدي الذي كان يلعبه في الماضي . ويبدو أن الانتخابات الفرعية على هذا الأساس تلعب دورين متناقضين ، كليهما يصب في عكس اتجاه الآخر ، فهي من جانب ، نجدها قد طورت آليات

الريادة والزعامة داخل القبيلة ، وبدلاً من جعلها في بيت إمارة متوارث فقط ، فقد أصبح الأمير نفسه يخوض الانتخابات الفرعية إن أراد الترشيح عن القبيلة ، أما إن فشل في الحصول على أصوات القبيلة في الفرعية ، فعليه كما على غيره من أبناء القبيلة الذين فشلوا في الفرعية الانسحاب وعدم خوض الانتخابات العامة . والملاحظ أنه في أكثر من حالة التي خسر فيها الأمير في الانتخابات الفرعية ، واحتججه على خسارته ، ونزوله للانتخابات العامة كأمر للقبيلة ضد الفائز في "الفرعي" فإنه لا ينجح في الانتخابات العامة . وهو أمر إيجابي وظاهرة إيجابية . حيث إنه قد أصبح بإمكان أفراد "عاديين" داخل القبيلة أن ينافسوا بيوتات تقليدية ذات وزن عال . كما أنه من الملاحظ أيضاً أنه حتى في حالة رفض أمير القبيلة للدخول في الانتخابات الفرعية وتقديره بالنزول دونها ، ودعوته لأبناء القبيلة الانصياع له والتصويت له ، فإن ذلك الدعم لا يحدث ولا ينجح من فاز بدعم أصوات "الفرعي" .

أما الجانب السلبي فيتمثل في تعزيز القبيلة لمفاهيم العصبية والتركيز على معانٍ غير عامة وفئوية مما يزيد من التشتت والتشردم في المجتمع . ومن المتوقع أن الحالة التطورية السياسية ستؤدي إلى زوال الانتخابات الفرعية فهي تحمل بذور فئائها ولن تصمد أمام التحولات الاجتماعية والتغيرات السكانية .

ونؤكد هنا مرة أخرى أن التعريف الإجرائي للانتخابات الفرعية ينطبق فقط على ذلك النوع من انتخابات التصفية التي تتم بصورة علنية وتأخذ قبولاً عاماً ومشاركة عالية من قبل الجماعة . وبالتالي فإن ذلك لا ينسحب على أشكال التصفية الطوعية أو التزكية لأي جماعة كانت بما في ذلك القبيلة انتخابات عام 1996 .

وقد شهدت الانتخابات النيابية في الكويت عام 1996 تطوراً مهماً في هذا الصدد في انتخابات ما أطلق عليه تسمية "التجمع الشعبي" وهي انتخابات فرعية لعدة مجموعات قبلية بدوية وحضرية في دائرة الصباحية الانتخابية ، وهو تطور مهم يمثل تحدياً أساسياً للانتخابات الفرعية ، إلا أن تلك الظاهرة لم يتسنى لها الاستمرار .

### كيف تتم الانتخابات الفرعية ؟

تؤكد الدراسة ذاتها (14) ، على أنه يتم التجهيز للانتخابات العامة والاستعداد مبكراً لمرشحي القبيلة والذين يتبارون ويتسابقون لكسب أبناء القبيلة بدءاً من الأسرة أو عائلة المرشح المباشرة ، ثم العصبية ثم الفخذ ثم القبيلة أو العشيرة ، ثم يتم عقد اجتماعات غير معلنة لعائلة المرشح فإن نال قبولها اتجه نحو عصبته . يؤكد الباحث هنا على أن هذه تعتبر

من أصعب المراحل التي يمر بها المرشح في سعيه للحصول على دعم القبيلة ، حيث يحتاج أكثر ما يحتاج إلى دعم مطلق من عصبته الخاصة ، وتتم العملية عادة بتقديم تنازلات لهم أو تقديم وعود بتحقيق شيء من متطلباتهم في حالة وصوله للبرلمان . فإن حصل على الدعم اتجه نحو محيطه الأوسع وهو (الفخذ) ، وهنا تتم العملية إما بإجراء انتخاب فرعي داخل (الفخذ) أو عقد اجتماع موسع غير سري (علني) تجري خلاله المفاوضات الشاقة مع منافسيه الآخرين من (الفخذ) نفسه إما بالتنازل لصالح واحد فيهم أو الخضوع لأمر كبار السن أو كبار القوم (أمير الفخذ) من خلال لجنة داخلية تجري (قرعة) على سبيل المثال أو تتخذ قراراً ملزماً للأطراف ، إذا لم يقبل المرشحون ذلك تجري انتخابات فرعية تُحسم فيها الأمور ، وإن كان هناك مجال لـ "الجاهيات" وهي عُرف جرى على أن يتجه المرشح وعصبته نحو الأعضاء الآخرين من بني عمومته في (الفخذ) الواحد وإثارة حميتهم والطلب منهم التنازل على شكل (تزكية) بعد الرضا والقبول منهم ، وهكذا تجري (فرعية الأفخاذ) ليجتاز المرشح عنق الزجاجة الأول والنزول إلى ساحة القبيلة الأرحب بجميع المتنافسين من جميع أفخاذ العشيرة ، ومن ثم يبدأ الإعداد لانتخابات القبيلة بتشكيل لجنة من كبار السن أو المتدينين داخل القبيلة ، تقوم بالإعداد لهذه الانتخابات ويتم تحديد موعد لها وكذلك عدد الأصوات التي يتم قبولها بعد اتفاق المرشحين على ذلك ، ويكن هناك قسم على القرآن بالالتزام بنتائج الانتخابات الفرعية وعدم الخروج عن طوع القبيلة واحترام رأي الأغلبية ، وهكذا بعد أن تجري الانتخابات سواء بفوز عضو أو عضوين فإنه يعتبر الممثل الشرعي والوحيد لهذا التجمع القبلي .

ومن الملاحظ على انتخابات مجلس 1996 زيادة حجم التحالفات القبلية حيث تقوم قبيلتان أو أكثر بالتحالف لإنجاح مرشحين منهما ، وتقوم القبيلتان بدعمهما ، وهو تطور مهم سببه عدم وجود أغلبية كافية للقبيلة في الدائرة الانتخابية ، وكذلك التوسع الإسكاني والتغيرات السكانية التي تحدث بسبب ذلك . ويصب هذا التطور في اتجاه عدم إمكانية القبيلة الصمود أمام التغيرات السكانية المفروضة عليها ، حيث سيأتي زمن ليس ببعيد لا تستطيع القبيلة فيه ، حتى مع إجراء انتخابات فرعية وحتى مع التحالفات ، أن توصل مرشحها للمجلس . كما أنه من الملاحظ أيضاً كثرة المعارضين على خوض (الفرعية) من أبناء القبيلة ، بل أصبح هناك إمكانية حقيقية لعدد من المعارضين على إجراء الفرعية الفوز في الانتخابات العامة بالدائرة ذاتها حتى في إطار أكثر القبائل التزاماً .

وتشير الدلائل إلى أن هذه المرحلة تشهد ملامح بداية النهاية للدور الذي لعبته (الفرعية) وذلك نتيجة اتساع القبائل وتوزع أفرادها وأسرها على مختلف الدوائر ، مما قلل من أثر رابطة الدم في ما بين أفرادها ، كما وجدنا أن الحروب الكلامية والشائعات والمشاحنات وأحداث العنف المؤسفة بين أولاد العمومة ، حيث يحدث بعدما يتم إعلان نتائج (الفرعية) أن يعترض من ينتمي إلى (الفخذ) الأكبر في القبيلة على الاتفاق ، الأمر الذي يضعف حظ إمكانية فوز المنتمين (للأفخاذ) الصغيرة وبالتالي يتولد شعور بالإحباط لدى الآخرين وتراجع انتمائهم القبلي .. ويبدو أن هذه العوامل قد أدت إلى عدم التزام أبناء القبيلة بنتائج "الفرعي" ورفض بعض المرشحين خوض "الفرعي" ليأسهم من القرارات التي تصدرها اللجنة العليا المنظمة (للفرعية) ، ويرى البعض بتوافر فرصة جيدة أفضل في حال خوضهم انتخابات الدائرة بصورة عامة وليس من خلال القبيلة .

وهكذا وجدنا أن الانتخابات الفرعية التي كانت بدايتها بـ (اتفاق تصالحي) بين أطراف القبيلة على أساس إيصال مرشحها لمقعد في المجلس ضمن إطار منافسة عادلة لتصفية مرشحها ، قد تحولت شيئاً فشيئاً إلى عامل تفرقة داخل القبيلة ذاتها . فقد أدى هذا الوضع وبالذات ما تحدثه (الفرعية) من جروح وصدامات داخل القبيلة ، إلى البدء بالحديث علناً عن مضارها وضرورة إيقافها . حيث وصلت الأمور إلى الاعتداءات والتعديات بين أبناء العمومة مع أن الكثير من تلك التعديات لا يجد طريقه إلى النشر في الصحافة ، وذلك لاحتوائها السريع من قبل حكماء وكبار القبيلة . كما أنه صار واضحاً أن (الفرعية) لم تعد حلاً للقبيلة وحدها ، ولكن أصبح لكل (فخذ) فرعيته ولكل (عصبة) أسلوب تصفيته الخاص ، ولكل أسرة داخل العصبة أسلوبها أيضاً مما يؤدي مع الوقت إلى تضيق السبل على من يريد النزول للانتخابات عن طريق القبيلة .

## الخلاصة :

مثلت القبيلة البدوية ومكوناتها الاجتماعية والاقتصادية حجر الأساس للحياة السياسية في منطقة شبه الجزيرة العربية . واستطاعت بتكوينها الاجتماعي المرن الصمود أمام ظروف الحياة القاسية التي سادت المنطقة على مدى قرون طويلة . وقد كان استمرار ذلك الكيان الاجتماعي مدعاة لأن يصبح دوره نقطة انطلاق أولية لتكوّن المراكز الحضرية التي بدأت بالتخلق في وقت لاحق . بل إن الحالة القبلية البدوية القائمة على الترحال والتنقل بحثاً عن الكلاً والماء كادت أن تكون هي الحالة الطبيعية لمجتمع الخليج وشبه الجزيرة العربية .

وقد واجهت القبيلة البدوية أشد تحد لها عندما بدأت التحولات الدولية في العالم ، وبالذات كنتاج لمحصلة الحرب العالمية الأولى ، تفرض واقعاً ضاعطاً لتكوين دول وطنية ذات حدود وسيادة . فكان أن شكلت الدول الوطنية الحديثة عنصر إعاقة رئيسي لحركة وانسيابية القبيلة البدوية التي لم تكن تتعامل مع " الحدود السياسية" بأي شكل من الأشكال . ومع هذه العلاقة بين الكيانين "القبيلة البدوية" من جهة "والدولة الوطنية الحديثة" من جهة أخرى ليست بالعلاقة الودية بالضرورة حيث إنها تفترض إلغاء طرف لحساب طرف آخر ، إلا أن المرونة العالية للقبيلة البدوية المختزنة للتاريخ والتعامل مع الصعاب ، قد خففت من حالة التصادم المتوقع للدخول في حالة تشابه الاندماج بشكل ملحوظ . إلا أن العلاقة هذه المرة يبدو أنها ستفقد القبيلة البدوية هويتها السابقة وتستبدلها بهوية جديدة قائمة على الارتباط بالسلطة المركزية الجديدة ، كما أنها ستحدث تحولات مهمة في بنائها وكيانها الداخلي ، يؤدي إلى تغير في عناصر التماسك والتضامنية القبلية الصحراوية السابقة .

ولعل من أبرز ما يلاحظ في هذه العلاقة هو أن الدولة الخليجية الحديثة هي بالأساس وبالمنطلق ليست إلا دولة قبلية ، انتقلت في بعض الأحيان من البداوة إلى الحاضرة ، واستوعبت في أحيان أخرى مفاهيم البداوة لتدجنها سياسياً وتحولها إلى القبيلة السياسية . بل إن الدولة المركزية الحديثة في الخليج بذلت وسعت سعياً حثيثاً للإبقاء على الكيانات القبلية البدوية للاستمرار في حالة التحالف السياسي التقليدي القديم .

ويبدو أن أحد أهم العناصر التي ساعدت السلطة المركزية الحديثة في الخليج هو ظهور النفط ، مما عزز من قوة تلك السلطة ، أعانها في جعل عملية الإحلال تلك أكثر هدوءً وسلاسة . وأخذت القبائل البدوية شيئاً فشيئاً التحول من الحالة السابقة على الاستقرار (القبيلة البدوية) إلى حالة الاستقرار القسري والتعامل مع معطيات الواقع السياسي والاجتماعي الجديد (القبيلة السياسية) .

ومع أن المرونة السياسية قد أوجدت أوضاعاً كحيازة البعض على أكثر من جنسية لأكثر من دولة متجاوزة / فإن ذلك الأمر لا يبدو أنه يزعج السلطات المركزية إلى حد كبير ، كما أنه يحقق قدرًا من المنافع لحاملي تلك الجنسيات ، بل إن هذه الظاهرة ستنتهي حالما تعتقد السلطات المركزية بضررها على كينونتها السياسية .

وقد مثلت الكويت من خلال تجربتها السياسية المختلفة عن دول الخليج الأخرى حالة جديرة بالدراسة حيث ساهمت القبيلة البدوية ومبكرًا بالانتخابات النيابية ، مما أعطى فرصة مهمة لفهم ديناميات القبيلة بشكل أكثر وضوحاً .



وكان تأثير تلك المشاركة السياسية مؤثراً على الكيان القبلي البدوي بصورة متعددة ومحاور مختلفة ، حيث تأثرت القبيلة البدوية بعلاقتها بالسلطة المركزية ودرجة رغبة أفراد القبيلة بتعظيم المنافع المتحصلة نتاجاً لتلك العلاقة . كذلك فقد تأثرت القبيلة بفهمها لدورها ضمن منظومة سيادية مع القبائل الأخرى والمجتمع ككل إحساس القبيلة بالاندماج أو عدمه داخل المجتمع ، كذلك فإن التأثير الملحوظ الذي حدث قد مس تراتبية القبيلة وكيانها الداخلي حيث وجدنا من ترشحه القبيلة للانتخابات ليس بالضرورة أن يكون من القيادة التقليدية للقبيلة (أمير القبيلة مثلاً) ، بل إن من الأمور المهمة جداً والدالة على المرونة السياسية قدرة القبيلة على الإبداع السياسي والتطور من خلال استحداثها لأسلوب الانتخابات الفرعية لحسم من هو المرشح القبلي في الانتخابات القادمة ، ويحق لأي منتم لتلك القبيلة أن يخوض "الفرعية".

ومع قناعتنا بأن أسلوب الانتخابات الفرعية سيفقد جدواه مع الوقت إلا أن أثره في إضعاف التضامنية القبلية قد أصبح ملحوظاً ومؤثراً لدرجة كبيرة . بالإضافة إلى نشوء مراكز قوى داخل كل قبيلة على حدة في درجة ارتباطها بعناصر السلطة المركزية . وبالتالي فإن الدولة الحديثة – كونها دولة قبلية المنشأ والمنطلق - ستستمر في الوقت الراهن والمستقبل المنظور بالمنهج القبلي ذاته ، وسوف يتم استيعاب القبيلة البدوية ضمن الأطر القبلية السياسية ، وسوف يتم استخدام البداوة على سبيل "الأنتيك السياسي" إن جاز التعبير كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

## المصادر :

- (1) اتش آر بي ديكسون, عرب الصحراء , دار قرطاس , الكويت 2000 .
- 2) Paul Aarts, Limits of Political Tribalism: Kuwait , Civil society, December 1997 .
- 3) Jill Crystal, Oil and Politics in the Gulf, Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, Cambridge University Press, 1995 .
- (4) خلدون النقيب , صراع القبيلة والديمقراطية : حالة الكويت , دار الساقى لندن 1997 .
- (5) المصدر السابق
- (6) محمد محسن الظاهر , الدور السياسي للقبيلة في اليمن 1962 – 1990 مكتبة مدبولي القاهرة 1997 .
- 7) Mamoun Fandy, Tribe vs. Islam: The post-colonial Arab state and the Democratic Imperative, Middle East Policy, Summer 1998.
- 8) Ghanim Allnajjar, Detribalization and political Development, the case of Bedouins in Kuwait, Univ. of Pittsburgh political studies, 1978.
- (9) النقيب مصدر سبق ذكره .
- (10) غانم النجار , مدخل لمسيرة التطور السياسي في الكويت , دار قرطاس 1996 .
- (11) غانم النجار , المصدر السابق .
- (12) أصدر مجلس الأمة 1996 قانوناً في سنة 1998 يجرم فيه الانتخابات الفرعية وقد قامت وزارة الداخلية بمنع تلك الممارسات خلال الانتخابات النيابية لعام 1999 وأحالت عدداً كبيراً من المشاركين بها إلى النيابة وقد كان العدد الإجمالي هو 160 شخص تم تغريم 16 أما البقية فقد حصلوا على البراءة .
- 13) Paul Aarts, Parliamentary politics post-war Kuwait: withheld euphoria, JIME Review , Winter 1996 .
- (14) الدراسة منشورة في ملحق جريدة الرأي العام الانتخابي وبالذات الأعداد 7 ، 8 ، 9 ، 10 سبتمبر 1996 و 24 ، 29 ، 31 أغسطس و 6 أكتوبر 1996 .